الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«المباني»: ماضون في تنفيذ مشاريعنا في السعودية

أكدت شركة المباني الكويتية أنها ماضية في تنفيذ مشاريعها في السعودية، موضحة أن شركة «شمول القابضة» التابعة لها ستدعو المقاولين لمناقصة مشروع «الأفنيوز- الرياض» الشهر الجاري. وتوقعت الشركة في إفصاح على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أمس بدء أعمال البناء خلال الأشهر المقبلة، لافتة إلى أن مشاريعها في المملكة تتضمن تنفيذ مشروع (الأفنيوز- الخبر) الذي سيحدد تنفيذه لاحقا بحسب البرنامج المعد من قبل الشركة في هذا الشأن.

قدم لها وصفة من 7 نقاط لوقف الهدر في المال العام

«المحاسبة» للحكومة: افرضوا ضرائب جديدة

محمود صبحي ـ محمود فاروق

1,2 مليار دينار رصدت لمشروعات حكومية.. ولم تنفذ بسبب قصور الأداء

53 مليون دينار جزاءات تعاقدية على المتعهدين لم تحصلها الحكومة

44 مليون دينار مبالغ مالية صرفت لموظفي الدولة دون وجه حق

ضرورة إيقاف تضخم أرصدة المبالغ المقيدة كمبالغ تحت التحصيل والديون المستحقة لجهات حكومية

دعا ديوان المحاسبة الحكومة إلى فرض ضرائب جديد تزيد من ايرادات الدولة غير النفطية من خلال العمل على تعديل القوانين الضريبية المعمول بها في البلاد في سبيل اصلاح النظام الضريبي للدولة باعتبار زيادة الايرادات غير النفطية كسبيل وحيد لعلاج عجز الموازنة في ظل تراجع أسعار النفط.

ووضع الديون وصفة لعلاج قصور العجز المالي للدولة وحماية المال العام تضمنت مجموعة من التوصيات في مقدمتها فرض الضرائب الى جانب النقاط الآتية:

1 - إعادة تسعير الرسوم والخدمات مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة.

2 - معالجة تدني الإنفاق الرأسمالي والتأخر في تنفيذ المشروعات الرأسمالية والإنشائية.

- الحد من أسباب التأخر في إقرار الميزانية العامة للدولة لتتمكن الجهات من التحضير للمشاريع.

- ايجاد حلول للمعوقات الادارية المتعلقة بالتنفيذ واعادة هيكلة الدورة المستندية.

وذكر التقرير ان 33٪ من ميزانية الانفاق الرأسمالي للعام المالي 2016 2017 والتي تصل الى 1,15 مليار دينار مخصصات لم يتم انفاقها من اجمالي ميزانية الانفاق الرأسمالي للمشروعات الحكومية لجميع الجهات والتي بلغت قيمتها 3,4 مليارات دينار.

وحمل الديوان قصور الاداء الحكومي وعدم وجود خطة واضحة للمتابعة والتنفيذ والرقابة الداخلية بكل الوزارات المسؤولية عن عدم الانتهاء من مشروعات خطة التنمية والانفاق الراسمالي بجميع الوزارات والجهات الحكومية وهو ما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي للبلاد واستمرار عجز الموازنة.

3 - علاج أوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية وانشاء وتفعيل التبعية الادارية لمكاتب التفتيش والتدقيق الداخلي في الجهات الحكومية بما يساعد في تقليل التأثير السلبي على حماية المال العام.

4 - ضرورة إيقاف تضخم ارصدة المبالغ المقيدة كمبالغ تحت التحصيل والديون المستحقة لجهات حكومية والتي وصلت الى 2,3 مليار دينار بنهاية السنة المالية 2016/ 2017.

5 - وقف التعديات على أملاك الدولة وتفعيل دور الجهات الرقابية لمتابعة استغلال املاك الدولة والتي تتم بصورة خاطئة وتؤدي الى ضياع المال العام.

6 - اعادة هيكلة لآلية تنفيذ الشروط التعاقدية مع الجهات الحكومية والتي تحرم الدولة من ملايين الدنانير نتيجة عدم المتابعة وفرض غرامات على التأخير وسوء التنفيذ. وقد قام الديوان بحصر غرامات على المتعهدين لم تنفذ بقيمة 53 مليون دينار فيما ضاعت ملايين أخرى لعدم وجود شروط تعاقدية صحيحة.

7 - صرف مبالغ مالية دون وجه حق للموظفين عبارة عن رواتب وبدلات وعلاوات ومكافآت بالعديد من الجهات الحكومية الخاضعة لرقابة الديون. وصل ما قام الديوان بحصره فقط الى 44,2 مليون دينار خلال العام المالي السابق.

واوضح ديوان المحاسبة في تقريره السنوي تعليقا على الحساب الختامي للدولة ان عجز الموازنة العامة للدولة في العام المالي 2016 - 2017 والذي قد وصل الى 6 مليارات دينار تمت تغطيته بالكامل من السحب من الاحتياطي العام.

وقد وصلت ايرادات الدولة في الحساب الختامي للعام المالي السابق الى 13 مليار دينار فيما وصلت المصروفات الى 17,7 مليار دينار بعجز فعلي بالموازنة 4,6 مليارات دينار، وباضافة احتياطي الاجيال القادمة والذي بلغ 1,3 مليار دينار يصل العجز في الموازنة العامة للدولة بحسابها الختامي الى 6 مليارات دينار.

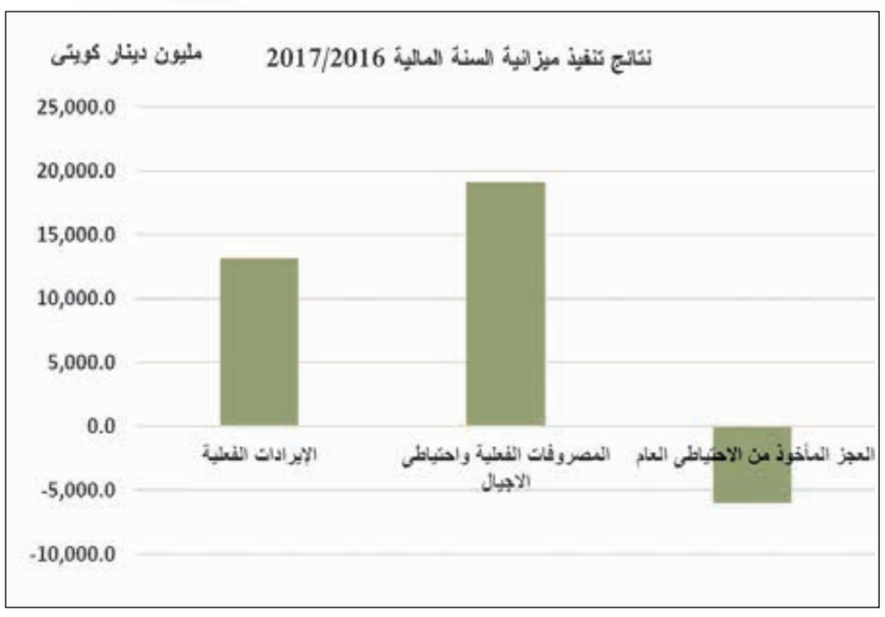

400 مليون دينار بحسابات الحكومة المصرفية لا تعرف عنها شيئاً

وصل حجم حسابات الجهات الحكومية لدى بنك الكويت المركزي والتي تم حسابها في الحساب الختامي للحكومة بشكل خاطئ أدى إلى عدم ظهور ما يقرب من 400 مليون دينار في السيولة النقدية المتاحة للحكومة بحسابها لدى «المركزي» وذلك بحسب تقرير ديوان المحاسبة

وأوصى التقرير بضرورة تضمين المذكرة الايضاحية للحساب الختامي للإدارة المالية للدولة أسباب الفرق بين الأرصدة الدفترية للنقدية ببنك الكويت المركزي وأرصدتها الفعلية ومعالجتها في أقرب وقت ممكن، حيث أظهرت بيانات الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة الرصيد الدفتري لحسابات الوزارات والإدارات الحكومية لدى بنك الكويت المركزي في 31/3/2017 دائنا بنحو 354,1 مليون دينار كويتي، وظهر هذا الرصيد من واقع شهادة البنك مدينا بنحو 42,7 مليون دينار كويتي وبفرق بلغ نحو 396,8 مليون دينار كويتي، ولم توضح المذكرة الإيضاحية أسباب تلك الفروقات.

وذكر التقرير أن ظهور الرصيد الدفتري لحساب الارصدة الدفترية للنقدية بالجهات الحكومية والذي ظهر «دائنا» في كل من وزارة الكهرباء والماء، ووزارة التربية،، ووزارة الإعلام، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يشير إلى عدم تحري الدقة لدى قيام تلك الجهات بالعمليات المالية والمحاسبية، ويدلل على عدم صحة حساباتها، وكان يتوجب عدم إقفال حسابات الجهات المذكورة إلا بعد إجراء التصويبات اللازمة لإظهار حسابات كل جهة على حقيقتها.

100٪ خسارة جهات حكومية من استثمارها في الأسهم

أظهرت مراجعة الحسابات الختامية وميزانيات الجهات التابعة للحكومة والخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة ظهور خسائر في استثمارات تلك الجهات في المحافظ والصناديق الاستثمارية نتيجة لبيع بعضها بأقل من التكلفة أو لا نخفاض وانعدام قيمتها السوقية عن تكلفتها.

وأرجع ديوان المحاسبة تلك الخسائر الاستثمارية والتي تتركز في الأسهم المحلية إلى ضعف إجراءات الرقابة والمتابعة للاستثمارات والظروف الجيوسياسية التي تمر بها بعض الدول وانعكاس ذلك سلبا على سوق الكويت للأوراق المالية والأسواق العالمية.

وبلغ الانخفاض في بعض الصناديق التي تستثمر فيها بعض من تلك الجهات الحكومية 100٪ من تكلفة المساهمة وخسارة رأس المال بالكامل، بالإضافة إلى انخفاض القيم السوقية (العادلة) في بعض المساهمات في جهات أخرى.

وذكر التقرير ان الخسائر الاستثمارية الناجمة عن تراجع قيمة الاستثمارات المالية لبعض الجهات الحكومية تركزت في شركة الخطوط الجوية الكويتية وشركة النقل العام الكويتية وشركاتها التابعة والزميلة والهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة لشؤون القصر والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وأوصى التقرير تعقيبا على تلك الخسائر التي تكبدتها تلك الجهات بضرورة إجراء دراسات الجدوى الاستثمارية والمراجعة الدورية المستفيضة لأوضاع الاستثمارات قبل وخلال الدخول في الاستثمارات ومتابعتها بصفة دائمة وتحسين أدائها للحد من الخسائر والحفاظ على المال العام.

دعم العمالة الوطنية متضخم وتجب مراجعته

أشار الديوان بتقريره عن الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة إلى تضخم المبالغ المصروفة لدعم العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية منذ صدور القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية والتي بلغت نحو 505,2 ملايين دينار كويتي في السنة المالية 2017/2016 والمتمثلة فيما يصرف من إعانة الباحثين عن العمل، والعلاوة الاجتماعية للعمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية وعلاوة الأولاد وغلاء المعيشة بالإضافة إلى تكلفة تنمية القوى العاملة (التدريب) التي تتحملها الميزانية العامة من سنة لأخرى.

ويؤكد الديوان على ما سبق وان أكد عليه في تقاريره عن السنوات السابقة من أهمية قياس النتائج المترتبة على تنفيذ السياسات والبرامج التي يتولاها برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في شأن دعم العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية، وتقييم تلك النتائج على ضوء ما تحقق خلال الفترة السابقة وتحديد مسار البرنامج بما يتفق وإمكانية تحقيق الأهداف الاستراتيجية لإصلاح هيكل سوق العمل.

2,2 مليار دينار حسابات بنكية غائبة عن المتابعة

43٪ من «الكاش» لدى الحكومة.. في الخارج

بلغ رصيد حساب الأصول المتداولة المالية الأجنبية ـ دفعات واعتمادات نقدية في الخارج نحو 2,2 مليار دينار ويمثل ما نسبته 43٪ من جملة الأصول المتداولة ويلاحظ زيادة هذا الرصيد بنحو 739 مليون دينار وبنسبة 50٪ عن الرصيد في 31/3/2016.

وظهر هذا الرصيد في وزارة الصحة بنحو مليار دينار ووزارة الخارجية بنحو 652 مليون دينار، ووزارة التعليم العالي بنحو 260 مليون دينار، ووزارة الدفاع بنحو 2,1 مليون دينار.

وتتمثل هذه الأرصدة في المبالغ النقدية وأرصدة حسابات البنوك المفتوحة للسفارات والمراكز التابعة للجهات بالخارج بالإضافة إلى قيمة المستندات التي صرفت منها ولم يتم قيدها على بنود مصروفات الميزانية.

ونوه ديوان المحاسبة إلى أن تضخم الأرصدة المشار إليها في الجهات المذكورة يؤكد عدم متابعة تلك الجهات لما يتم صرفه من هذه الحسابات وإظهاره ضمن مصروفاتها أولا بأول، ما يعني عدم ظهور مصروفات تلك الجهات على حقيقتها إضافة إلى أن عدم تقديم مذكرات التسوية التي تفيد باستمرار متابعة مطابقة تلك الأرصدة لحساباتها يعني ضعف الرقابة عليها، كما أن قيد تلك المصروفات في السنوات المالية اللاحقة سيتطلب تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية قيدها على بنود المصروفات في السنوات التي تتم فيها التسوية.

وبلغ إجمالي رصيد الأصول المتداولة للدولة (الكاش) 5,3 مليارات دينار بنهاية العام المالي الماضي بنمو 22٪ وزيادة قدرها 950 مليون دينار عن مارس 2016 والذي وصلت فيه الى 4,3 مليارات دينار.

وتتوزع الأصول المتداولة للدولة بين أصول متداولة محلية وحسابات مدينة أخرى تتمثل في المحافظ المالية والعقارية وصافي حسابات الدولة لدى البنوك المحلية بقيمة 3,6 مليارات دينار والجزء المتبقي عبارة عن دفعات واعتمادات نقدية بالخارج بقيمة 2,23 مليار دينار.